جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الجتماع

محاضرات في مقياس علم اجتماع المؤسسات

السنة الثالثة علم الاجتماع

من إعداد الأستاذة:

د/ سرار شفيقة

المحاضرة الثالثة: المؤسسة السياسية

مقدمة:

يؤكد القانون الدستوري الطابع القانوني للمؤسسة السياسية إلى جانب المؤسسات الرسمية التي يقيمها الدستور والنصوص القانونية الأخرى، وسوف يتم أيضا البحث في مؤسسات فعلية كالأحزاب السياسية والقوى الضاغطة وتسمى غالبا هذه المؤسسات الفعلية تنظيمات وليست مؤسسات لتمييزها عن المؤسسات السياسية الرسمية التي يحتفظ لها بصفة مؤسسات وخاصة عندما تدرس المؤسسات الرسمية فهي لا تدرس بطابعها القانوني فحسب بل يحلل سير عملها الفعلي وأهميتها الفعلية وموضعها ودورها في المجتمع.

1- تاريخ نشأة المؤسسة السياسية:

يبدو أن مصطلح المؤسسة السياسية هو مصطلح حديث نسبيا لكن هذا لا يمنع من وجود إرهاصات للتراث الحضاري القديم ، فلقد انخرط الإنسان على مر الحضارات في تنظيم شؤون المجتمع بأشكال مختلفة، وخاصة في أمور الإدارة وفنون الحكم والقيادة والرياسة والتدبير وغيرها.

... فالفراعنة شهدوا أسمى أشكال التطور الإداري والتنظيم الحكومي بصورة منسقة من الكفاءة في الشؤون العامة من خلال الأراضي والمظالم والشرع وغيرها، وكذلك في شؤون الحكم والسلطة، أما عن الحضارة الصينية فقد بلغت تقدما كبيرا في التنظيم السياسي وفي هذا الصدد يقول علي الشريف « تعتبر الحضارة الصينية القديمة أول من اشترط للتعيين في الوظائف الحكومية الذي يراعى فيه التجارب والمؤهلات العلمية » كما نصح كونفيشيوس بضرورة توخي المعرفة القيادية ونصح رجل السياسة باتباع الأسلوب القائم على الحكمة والقدوة الحسنة والإدراك الواعي لعادات وسلوك التابعين والأخذ بأرائهم.

ومن جهة أخرى عرف الإغريق أشكالا مختلفة للسياسات، فدرجة الممارسة لشؤون الحكم جعلت علماء وفقهاء اليونان يولون اهتماما بالغا لهذا الجانب حيث يقول أفلاطون: « أن النظام السياسي السليم هو الذي يعتمد على التفكير ولا يترك أمره للظروف» كما قال أيضا «وظيفة الدولة في هذا النظام هي إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات».

أما عن أنواع الحكم في اليونان والرومان فكانت كالتالي:

- الملكية: la monarchie
- الإستبدادية: la tyrannie
- الأوليغاركية: (حكم القلة) oligarchie
- الديمقراطية (حكم الأغلبية)démocratie

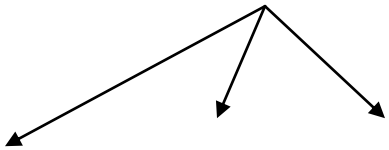

المساواة السياسية | المساواة الإجتماعية | حكم الشعب عن طريق الجمعية العامة

2- تعريف المؤسسه السياسيه:

- **السياسة لغة:** هي القيام على الشيء بما يصلحه وساسه سياسة بمعنى أحسن القيام عليه وسياسة تعني التمهيل والتدليل والرعاية والإصلاح.

والسياسة تعني كل ما يتصل بالدولة.

والسياسة هي من الحكم أي القدرة على صنع القرارات والقدرة على تنفيذها.

والسياسة هي كل ما يتصل بالشأن العام.

وفي الإسلام: جوهر السياسة هة "الإصلاح" وتحقيق مصالح الناس، في كل مستويات المجتمع "جلب المصلحة" و"درء المفسدة".

والسياسة كما يقال هي فن الممكن -المساومة والحلول الوسط بدلا من استعمال العنف.

تعريف المؤسسة السياسية اصطلاحا: عبارة عن مجموعة من التوقعات والنشاطات التي يتوافر لها عنصر الإستمرار

أو: هي نمط مستقر ومعترف به من سلوك جماعة ما، أو مجتمع بأسره يكفل التوفيق بين المصالح، والعمل مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ويؤدي انتهاكه أو عدم مراعاته إلى الإضطراب وعدم الاستقرار.

و المؤسسة السياسية: هي مجموع عناصر بشرية بوظائف سياسية وأهداف سياسية.

الوظيفة السياسية: عملية صنع القرارات العامة المجردة المتمتعة بقوة النفاذ بالإكراه المادي عند الإقتضاء.

3- أهداف المؤسسات السياسية: إن الهدف الأساسي للمؤسسة السياسية هو السعي المتواصل إلى تحقيق المجتمع إلى الأمثل على مقتضى القيم الأساسية المصورة في فلسفته السياسية وإيديولوجياته.

دراسة النظم السياسية المعاصرة تقتضي:

1- الوقوف على القيم السياسية كما هي مصورة في الأفكار المذهبية التي صورت تلك النظم على أساليبها.

2- الوقوف على كيان مؤسسات الحكم التي جاءت مصورة على مقتضى تلك القيم وإعمالها.

النظم الغربية: الفردية النزعة والمصطلح على تسميتها بالنظم الليبرالية وذلك تبعا لارتباطها بالمذهب الحر.

النظم الماركسية: وذلك تبعا لارتباطها بالفكر المذهبي الماركسي.

المؤسسات السياسية حاليا: تشير هذه العبارة في الإصطلاح المعاصر إلى مجموعة من مؤسسات أي إلى مجموعة عناصر بشرية بوظائف وأهداف، وهذا هو مضمون لفظة "المؤسسة" بصفة عامة. واما وصف مؤسسة ما بأنها سياسية، فمرده إلى نوعية الوظائف التي تقوم عليها والأهداف التي تنشرها، ذلك بأن المؤسسات هي هنا سياسية تبعا لكون وظائفها سياسية.

وتجدرالإشارة هنا إلى أن الوظيفة القضائية ليست وظيفة سياسية تبعا لكونها تنحصر أصلا في الفصل في المنازعات بين أفراد معينين بذواتهم وفي شأن أشياء محددة بذاتها، ومن ثم لا تتصف قراراتها بصفة العمومية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة السياسية.

تشرك المؤسسة القضائية في السياسة لأنها مختصة بالحكم على مدى دستورية القوانين العادية (مدى التزام القوانين العادية بأحكام الدستور ومن هذا فهي تساهم في العمل التشريعي بطريقة غير مباشرة ومن تم الوظيفة

السياسية.

مبادئ القضاء

وحدة القضاء: القضاء وسيلة الدولة في تطبيق العدل والمساواة بين جميع المواطنين بدون استثناء

الإستقلالية: أن تكون الأحكام القضائية مستقلة ولا تخضع لأي تأثيرات أو ضغوطات.

المجانية : تتكفل الدولة بدفع الرواتب المجزية للقضاة كي لا يتخذوا مهنة القضاء وسيلة للكسب غير المشروع.

4- وظائف المؤسسة السياسية:

تعتبر الوظيفة سياسية هنا تبعا لكونها تدور حول بث قيم المجتمع بثا سلطويا (أي عن طريق السلطة) على مستوى المجتمع الكلي، أي في عملية صنع القرارات العامة المجردة المتمعة بقوة النفاذ بالإكراه المادي عند الإقتضاء (القوانين واللوائح) وفي كون هذه القرارات هامة ومجردة أي موجهة إلى المجتمع الكلي ومن ثم إلى الكافة بأوصافهم لا بدواتهم.

- **القرار الإداري والقرار السياسي:** يمكن التمييز بين القرار الإداري والقرار السياسي ذلك بأن القرار الإداري هو قرار موجه إلى أشياء أو أشخاص بذواتهم لا بأوصافهم وإعمال القرار السياسي قرارا عاما ومجردا (قوانين ولوئح).

- **الوظيفتان السياسيتان في الدولة المعاصرة:**

انطلاقا من هذا نقول بأن الوظيفة السياسية بمفهومها التجريدي المتقدم راحت تتمثل في النظم السياسية المعاصرة في وظيفتين هما: التشريع والتنفيذ، أي عملية صنع القوانين واللوائح العامة، التي يقتضيها إعمال تلك القوانين العامة من ناحية أخرى، وهاتان الوظيفتان سياسيتان تبعا لكونهما تقومان على صنع القرارات العامة المجردة التي تستهدف بث القيم على مستوى المجتمع ككل.

وظائف السلطة التشريعية:

1- المصادقة على القوانين (خاصة قانون المالية)

2- مراقبة الحكومة في إطار ما يطرح من أسئلة دوريا على أعمال الحكومة).

وظائف السلطة التنفيذية:

1- وضع مشاريع القوانين

2- ممارسة السلطة التنفيذية: تنفيد القوانين بالإضافة إلى إقامة ورشات الإصلاحات التي تنشرها.

وعموما تتمثل اهم وظائف المؤسسة السياسية فيما يلي:

أ- ترجمة الأفكار والمبادئ والقيم والمثل السياسية التي يؤمن بها المجتمع إلى سياسات عملية من أجل تحقيق نمو المجتمع وأهدافه وطموحاته.

ب- تشريع وتنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون المجتمع.

ج- التصدي للأخطار الداخلية والخارجية التي تعدد النظام الإجتماعي كالانقسامات السياسية الداخلية أو العدوان الخارجي.

د- تشجيع أفراد المجتمع على شغل مختلف الوظائف الإدارية والمهنية من أجل المساهمة في تنمية المجتمع والدولة.

ه- العمل على تكييف النظام السياسي مع البيئة الإجتماعية التي يوجد فيها.

5- المؤسسة السياسية في عصر العولمة:

العولمة تعني:

أ- خفض في الحواجز بين الدول والمجتمعات

ب- زيادة التجانس بين الدول والمجتمعات

ج- زيادة حجم التبادل بين الدول والمجتمعات في مجال التجارة والأموال والسياسة والمهاجرين.

العولمة على المستوى السياسي:

أ- المساواة المفترضة بين الدول والشعوب بدعم من القانون الدولي ولا تزال صعبة التحقيق.

ب- الديمقراطية ونرى انها تحققت في العديد من البلدان.

ج- الحقوق: هذا المبدأ تقره الكثير من اتفاقيات الأمم المتحدة، وضمن آليات عمل حقوق الإنسان هناك ما هو أبعد من الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية... مثل ما يتصل بحقوق المرأة والطفل والثقافة والمساواة.

د- العولمة تلتقي مع الديمقراطية والحرية في مجال اقتصاد السوق، و لكنها لا تلتقي معها في مجال السياسة والحرية السياسية.

وفي مجال العلاقات الإجتماعية والثقافية تتصف العولمة بوجود أشكال من التقارب الثقافي في اللغة والطعام واللباس والموسيقى وتنقل السائحين عبر العالم حوالي مليار ونصف سائح سنويا في سنة 2015.

يزداد التوجه في عصر العولمة ونهاية الحرب الباردة إلى تشجيع التفكير وترسيخ الديمقراطية مع إعطاء الدولة وظائف جديدة في المجتمع مثل تطوير ثقافة مجتمع مدني أوسع في مجال : التعليم والعائلة والعمالة ومكافحة

البطالة وربطها بالتعليم ومستوى الشهادات.

إن العولمة تتطلب تعاونا أكبر في السياسة والإقتصاد والمواصلات والإتصالات والسياسات الضريبية وتنظيم البيئة.

وفي مجال الإقتصاد فالعولمة تعني تحرير التجارة العالمية وزيادة حركة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود وحجم التبادل، ارتفع في نهاية ق20 وبداية ق21، وقد سهل ذلك انخفاض في كلفة الإتصالات، حيث انخفضت كلفة الطيران 50% بين 1960-1990، وقويت خطوط الشحن البحري وانخفضت أسعار الكومبيوتر، من آلاف الدولارات إلى مئات الدولارات أو أقل.

المحاضرة الرابعة: المؤسسة الإقتصادية

مقدمة:

إلى وقت قريب لم تكن المؤسسة الإقتصادية، موضوعا مخصصا لعلم الإجتماع فهناك علوم أخرى مثل الإقتصاد وعلوم التسيير التي طالما صرحت بشكل أو بآخر خصوصية موضوع المؤسسة الإقتصادية، ولكن رغم أن علم الإجتماع يعتبرها مستقلة نسبيا، إلا أنه بما أن تشغيلها يعتمد على التعاون بين مختلف القائمين بالأدوار كما يفترض أو أنها كمكان للتشغيل أين كان فيه ظهور للصراع الطبقي عن طريق مفهوم العمل في مقابل رأس المال فقد كان موضوعا للتحليل السوسيولوجي للعمل.

1- تاريخ نشأة المؤسسة الإقتصادية: إن المؤسسات الإقتصادية الحديثة في أمريكا كما لاحظ ذلك ألفرد شاندلر ومؤرخون اقتصاديون آخرون، قد ظهرت ابتداء من 1840م لتعويض الشركة الصغيرة التقليدية العائلية التي كانت تعتبر آنذاك الأداة الرئيسية في الإنتاج في الإنتاج والتوزيع.

وأصبحت المؤسسة الكبيرة البيروقراطية الحديثة تدار بمسيرين يتقاضون أجورا.

ويؤكد شاندلر أن المؤسسة البيروقراطية الكبيرة والحديثة عوضت ميكانيزمات السوق في مجال التنسيق بين النشاطات الإقتصادية وتقسيم الموارد.

وأن هذه البيروقراطية الإدارية للمؤسسة الإقتصادية الحديثة تستطيع أن تضمن التنسيق بين الإنتاج والتوزيع بأقل تكلفة مما كانت عليه المؤسسة الصغيرة.

2- تعريف المؤسسة الإقتصادية: يعرفها : تروشيM. Truchy «على أنها الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الإقتصادية».

كما تعرف المؤسسة الإقتصادية بأنها: «مجموعة أشخاص مهيكلين على شكل هرمي، بهدف إنتاج السلع والخدمات القابلة للمتاجرة، بهدف تحقيق أقصى ربح» .

كما تعرف بأنها:« منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة ، تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها».

يجمع هذا التعريف بين الوسائل البشرية التي تملك قدرات وبين الوسائل المادية والمتمثلة في الأموال لإنتاج سلعة وبين الهدف من إنتاج السلع والخدمات في السوق لتعظيم الربح.

وعموما يمكن تبني تعريف إجرائي كالتالي:

«تعرف المؤسسة بأنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.»

3- خصائص المؤسسة الإقتصادية:

أ- **المؤسسة مركز للتحويل:** بحيث يتم فيها تحويل المدخلات عن طريق عمليات يقوم بها الأفراد إلى مخرجات تامة الصنع.

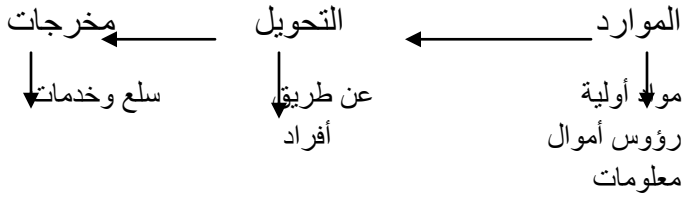

ب- **مركز التوزيع:** تعتبر المؤسسة الإقتصادية مركزا لتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات ليستفيد منها مختلف الأعوان الإقتصاديون الذين ساهموا في العملية الإنتاجية (الأجور للعمال، مستحقات الخاصة بالإيجار والمعدات، البنوك، الموردين، الضرائب واشتراكات الضمان الإجتماعي).

ج- مركز للحياة الإجتماعية: فهي مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق

د- مركز القرارات الإقتصادية: تلعب المؤسسة دورا هاما في الإقتصاد الوطني كونها محل لاتخاذ القرارات الإقتصادية التي تخص موع المنتوجات كمية المنتوجات الأسعار، التوزيع، التصدير، الإتصال...

ه- المؤسسة شبكة المعلومات: إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية-خارجية) فيتحتم على المؤسسة إنتاج أنظمة للمعلومات والإتصالات وتحويلها في الوقت المناسب لمتخذي القرارات لإنجاز المهام الموكلة، إليهم على أكمل وجه وتعتبر المعلومات والإتصالات بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

و- **المؤسسة مركز للمخاطرة:** المؤسسة معرضة باستمرار لحظر الفشل والخسارة المالية والمادية، نتيجة لصعوبات التسيير الفشل والخسارة المالية والمادية، نتيجة لصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، لذلك نجد أغلب المؤسسات الإقتصادية عبارة عن شركات يشارك فيها عدة أشخاص ومؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة وتقليل المخاطروالخسائر في حالة الفشل.

4- تصنيف المؤسسات: تصنف المؤسسات الإقتصادية غالبا على أساس ثلاث معايير:

* **المعيار القانوني:** تصنف لإلى صنفين رئيسيين هما:

- **المؤسسات الخاصة:** إما مؤسسات فردية يمتلكها فرد واحد أو شركات ملك لعدد من الشركاء.

- **المؤسسات العمومية:** تكون ملكا للدولة أو للجماعات المحلية.

* **معيار الحجم:** يعتمد هذا المعيار على عدد العمال، .... ويختلف المختصون في التقسيم فمنهم من يقسمها إلى 3 ومنهم يقسمها إلى 4 وآخر إلى 5 أنواع وهي كالتالي:

- المؤسسات المصغرة من 0- 9 عمال toutes petites enterprises (TPE)

- المؤسسات الصغيرة من 10-49 عامل petites enterprises(P.E)

- المؤسسات المتوسطة: من 50 عامل إلى 499 عامل moyenne enterprises(M.E)

- من 500 عامل إلى 999 عامل المؤسسات الكبيرة grandes enterprises(G.E)

5- من 1000 عامل فما فوق: المؤسسات الكبيرة جدا(T.G.E) les très grandes enterprises

*** معيار الإقتصادي:**

- القطاع الأولي: secteur. primaire المؤسسات الزراعية (التي تضم الفلاحة ومنتوجاتها وتربية المواشي، والصيد البحري).

- القطاع الثانويs. secondair تتمثل في المؤسسات الصناعية التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للإستهلاك النهائي أو الوسيط، الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية والصناعات الإستخراجية.

- القطاع الثالث: s. teritaire المؤسسات الخدماتية: النقل، السياحة، البنوك، التأمين..

- القطاع الرابع: s. qater naire مؤسسات الإعلام الآلي، الأمن، الإستشارة: هي مؤشرات تقدم خدمات لمؤسسات أخرى.

5- وظائف المؤسسة الإقتصادية:

تحدد الوظيفة من خلال تجميع عدد من المهام والمناصب والأعمال في مجموعة متجانسة ومتكاملة تؤدي دورا معينا ومنفصلا إلى حد ما عن باقي الأدوار في المؤسسة، ويشمل مختلف مراحل النشاط الإستغلالي (التشغيلي) للمؤسسة. تموين (شراء وتخزين)، إنتاج، تمويل، تسويق، موارد بشرية، ويكون على رأس كل

وظيفة مسؤولا إداريا.

أ- **وظيفة الإنتاج**: يعتبر من الوظائف الأساسية للمؤسسة الإقتصادية سواء كانت صناعية، زراعية أو خدمية والنشاط الإنتاجي يضمن التوفيق (الجمع) بين عوامل الإنتاج (العمل رأس المال، الطبيعة) من أجل الحصول على سلع وخدمات قادرة على التنافس، السلع تكون مصنعة موجهة للاستهلاك النهائي أو وسيطية (نصف مصنعة) موجهة للإنتاج والخدمات.

ب- وظيفة التسويق: هي حلقة وصل بين المؤسسة الإقتصادية والمستهلك الأخير للسلعة أو المشتري الصناي يهدف إرضاء احتياجاته ورغباته والذي عن طريقة تحقق المؤسسة أرباحها.

ج- الوظيفة المالية: تتمثل الوظيفة المالية في اتخاذ القرارات الخاصة باستقطاب الأموال (جلب) وتخصيصها (توزيعها) على استثمارات وأنشطة تالمؤسسة وإنفاقها، فالوظيفة المالية تقوم بالمهام التالية: التمويل، المحاسبة، الإحصائيات والمؤشرات المالية، المراقبة الداخلية، تسيير الخزينة، إعداد الميزانيات التقديرية.

د- وظيفة التموين: وظيفة التموين تسبق كلم من وظيفة الإنتاج والتسويق، وذلك بتوفير ما تحتاجه المؤسسة من آلات، مواد أولية، مركبات، طاقة، ومختلف لوازم العمل.

وتضم عملية التموين مجموعتين مترابطتين من الأعمال هي:

- **وظيفة المشتريات** وما يتبعها من مهام ومسؤوليات

- **وظيفة التخزين** وما يتبعها من مهام ومسؤوليات.

ه- **وظيفة إدارة الموارد البشريةG.R.H:** وتتمثل هذه الوظيفة في استقطاب واختيار وإدارة الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسة، حيث تبدأ هذه الوظيفة من تخطيط احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية ثم الإستقطاب والإختيار والتدريب والتطوير ثم التقييم، مع مراعاة القيود القانونية والنقابات والإتحادات العمالية.

و- **الوظيفة الإدارية:** هي وظيفة شاملة لكل الوظائف السابقة، فكل وظيفة تحتوي بداخلها على وظيفة إدارية برئيس إداري وموظفين إداريين لتسيير شؤون الوظيفة الواحدة والكل يعمل بطريقة التنسيق الإداري بين مختلف الوظائف.

المحاضرة الخامسة: المؤسسة الإستشفائية

1- تاريخ المؤسسة الإستشفائية:

لم تكن المستشفيات في القديم وتحديدا في الحضارة الفرعونية عبارة عن مبنى مستقل كما هو الحال اليوم، ومن يمارسون فن الطب ينقسمون إلى فتين: فئة الكهنة الذين يقطنون المعابد ويعالجون حالات الهلوسة والجنون، وأطباء عاديين يلجأ إليهم الناس لعلاج الأعراض الجسمية الواضحة، وكانت هناك مدارس للطب ملحقة بالمعابد ويختار طلابها من الأسر الراقية يتلقون تعليما نظريا وعمليا.

وأول مستشفى أقيم في التاريخ الإسلامي أقامه الرسول (ص) في مسجد المدينة خيمة مخصصة لجرحى معارك غزوة الأحزاب تعالجهم فيها (رفيدة الأنصارية) لها خبرة في الطب، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قريب يزور المرضى ويدير المعركة.

وخلال النهضة الإسلامية اهتم المسلمون كثيرا بالمستشفيات التي كان يطلق عليها (البيماريستان) فأقيمت عدة مستشفيات في العصر الأموي والعباسي وانتشرت في العواصم كبغداد ودمشق والقاهرة وغيرها.

كان المستشفى يحتوي على غرف وقاعات مخصصة للأمراض المختلفة كالأمراض الداخلية، العيون، الجراحة، الكسور والتجبير.

أما في الغرب فلم يعرف المستشفى إلا في القرون الوسطى الذي كان نظام لتقديم الصدقة والإحسان، وأنه المكان الذي يأوي إليه الفقراء والمحتاجين أو كما أنه مستشفى من الأصل والتي تعني صفوف وكان المستشفى في العصور الوسطى يقتصر معناه على المكان الذي يعزل فيه المرضى بعيدا عن الأصحاء مخافة انتشار المرض.

وكانت توكل أعمال المستشفيات والإشراف عليها إلى الكنائس.

المستشفى في العصر الحديث: تقدم المستشفى شيئا فشيئا مع تقدم الطب الحديث، فالتقدم الهائل في علم وظائف الأعضاء، وعلم الجراثيم وطرق التعقيم والتخدير، وتطور الأدوات المستخدمة في الجراحة بدون ألم كل هذا أدى إلى تناقص الموتى وتماثل المرضى للشفاء فزادت أهمية المستشفى في حياة المجتمعات.

2- تعريف المستشفى:

المعنى اللغوي: كلمة مستشفى HOPITAL مشتق من كلمة HOSTPITUM الذي يعني بيت الصدقة أو البر والإحسان أو المكان الذي يتوقف عنده الغرباء والمسافرين، وأنه المكان الذي يأوي الفقراء والمساكين ويرى روني كوي، إلى أن كلمة مستشفى مشتقة من الأصل اللاتيني hospitalis والتي تعني ضيوف hospites أو نزلاءguests .

تعريف المستشفى اصطلاحا:المعنى العام للمستشفى: هو مؤسسة تكفل للمريض مأوى يتلقى فيه الرعاية الطبية والتمريض.

وقد عرفته **الهيئة الأمريكية للمستشفيات** على أنه: مؤسسة تحتوي على جهاز طبي منظم، يتمتع بتسهيلات طبية دائمة تشمل على أسره للنوم، وخدمات طبية تتضمن خدمات الأطباء وخدمة المريض الامستمرة لإعطاء المرضى .

بالإضافة إلى التعاريف السابقة هناك تعريفين قدمتهما **منظمة الصحة العالمية** ~~OMS~~ : المستشفى جزء أساسي من التنظيمات الإجتماعية الطبية وظيفته الأساسية تقديم رعاية صحية كاملة للسكان وتمتد خدماته الخارجية لتشمل الأسرة بيئتها المنزلية، كما أنه يعتبر أيضا مركز لتعليم العلوم الطبية والقيام بالبحوث الإجتماعية الباثولوجية..

لقد قدمت **المنظمة العالمية للصحة** تعريفين لمصطلح المستشفى:

الأول: مؤسسة تقديم الخدمات الصحية بطريقة مستمرة على الأقل بطبيب مضمون للمرضى، وكذلك الإقامة، والرعاية الصحية والتمريض.

الثاني: المستشفى هو الجزء الأساسي من تنظيم إجتماعي طبي من المنظمة الإجتماعية، أين تكون الوظيفة الصحية الكاملة شفائية ووقائية وعلاجية مضمونة للمواطنين، والتي تصل خدماتها إلى الأسرة المتواجدة في المنطقة، وأيضا يعتبر المستشفى مركز لتعليم العلوم الطبية وكذا القيام بالأبحاث الإجتماعية الباثولوجية.

3- وظائف المؤسسة الإستشفائية:

أ- **الوظيفة العلاجية:** وتشمل تشخيص الأمراض المتعددة وتقديم العلاج للمرضى وإجراء العمليات الجراحية للمرضى.

ب- **الوظيفة الوقائية:** وتتمثل في السيطرة على الأمراض المعدية الوقاية من الأمراض المزمنة، الوقاية من العجز المادي والعقلي، نشر الثقافة الصحية والمهنية، تعلم وتدريب الممارسين ....

ج- **وظيفة تعليم الجامعي وما بعد التدرج (التخصص):** يقوم المستشفى بوظيفة تعليمية من خلال تقديم الأطباء تدريب لطلاب كليات الطب والمعاهد التمريض وكذا عقد الندوات العلمية والمؤتمرات الدولية في المجال المتخصص.

د- **الوظيفة البحثية:** وتنبثق هذه الوظيفة عن الوظيفة السابقة يقوم بها كبار الأساتذة ومساعدوهم، والأبحاث الطبية عموما تنقسم إلى أبحاث سريرية تخص المرضى السريريين، وأبحاث تاريخية تتضمن الرجوع إلى السجلات الطبية، لتحديد خصائص مرض معين ومراحل تطوره وكيفية القضاء عليه.

ه- **جودة الخدمات الصحية:** المستشفى يضع نظاما يسمح بضمان جودة الخدمات الصحية تستجيب للشروط النظامية وضمان الصحة للجميع.

و- وظيفة الأمن: تساهم المؤسسة الإستشفائية في ضمان الأمن الصحي للجميع.

4- المستشفيات في عصر العولمة: مع انتشار عولمة التوجهات الإقتصادية و الإجتماعية حديثا وفي عصر العولمة الذي مس مختلف المؤسسات الإجتماعية فالمؤسسة الإستشفائية ليست بعيدة عن هذه التأثيرات فأصبح الكلام عما يسمى بالسياحة العلاجية العالمية تحت شعار عولمة الرعاية الصحية وكثر الكلام في اللقاءات والمنتديات العلمية حول مقاصد السياحة العلاجية العالمية، ومراكز التميز في الخدمات الصحية والقوانين المنظمة للسياحة العلاجية ومعايير الجودة والتميز في الرعاية الطبية والخدمات العلاجية والتسويق الأمثل للخدمات الصحية وأنماط السياحة العلاجية الحديثة وتوسيع مجالات السفر الصحي، والعولمة الصحية تشمل انتقال المرضى من بلد إلى آخر وكذلك مقدمي الخدمات الصحية لعلاج المرضى والتدريب، فضلا عن توسع المؤسسات الصحية بإنشاء فروع دولية، وتصدير الخدمات ومنها التطبيب والأشعة والجراحة عن بعد وغيرها.

وأن من الأسباب التي تشجع المرضى على الإنتقال من بلدانهم إلى بلاد أخرى للحصول على الخدمات الصحية، سهولة حصول المريض على المعلومات من خلال تكنولوجيا الإتصال ووسائل التواصل الإجتماعي، والتنقل والسفر، وعدم توفر الخدمة وطول انتظار المريض للخدمة في بلاده، وأسعار الخدمات الصحية، فضلا عن التشريعات والقوانين وسمعة الأطباء والمستشفيات في البلد المستقبل.

المحاضرة السادسة: المؤسسة الدينية

1- تاريخ المؤسسة الدينية:

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة المتطورة والمتخلفة ظاهرة الدين، فهو يعتبر من مستلزمات وضروريات الحياة الاجتماعية، بحيث لا يمكن للإنسان الإستغناء عنه، فالدين هو روح المجتمع.

والدين قديم قدم الإنسان نفسه منذ أن خلق الله آدم عليه السلام.

لكن ظاهرة مأسسة الدين أو جعل الدين من اختصاص مؤسسة فلم يظهر إلا بظهور المجتمعات الزراعية فقد مارس الإنسان البدائي الدين وفق معتقدات وطقوس بشكل فردي بالرغم من وجود أفراد متميزة في تلك الفترات البدائية، مثل الأنبياء والصالحين الذين يقومون بالإشراف على الطقوس الدينية والتوسط بين العالم الدنيوي والعالم الديني القدسي.

إلا أن هؤلاء الأفراد لم يتخدوا صفة الكهان المرسمين بالمعنى المعروف اليوم، ولم يتمتعوا بسلطة مطلقة على الحياة الدينية، لأفراد المجتمع.

وهكذا فقد عرفت المجتمعات ظاهرة المؤسسة الدينية مع ظهور المجتمعات الزراعية حيث ظهرت بشكلها البسيط أي عبارة عن كهوف وبيوت وأكواخ كأماكن للعبادة، ثم تطورت وأخذت أشكالا وأنواعا متعددة ومعقدة تمثلت في المعابد والمساجد والكنائس والأحزاب الدينية.

2- في مفهوم المؤسسة الدينية:

يجر عادة هذا المفهوم الشهير للمؤسسة في علم الإجتماع تعريف أضحى كلاسيكيا: أي ذاك المبدأ المعياري الذي يحدد ثقافيا سلوك ما (كالزواج أو الملكية مثلا)، إلا أننا في هذا المقام نستعمل مفهوم المؤسسة للإشارة إلى مفهوم آخر لا يقل شهرة عن نظيره الأول وهو منظمة (organisation) والمنظمات حسب « Etzioni »هي وحدات اجتماعية أو تجمعات بشرية كونت أو وضعت خصيصا من أجل تحقيق هدف أو عدة أهداف خاصة. ومن خصائص المؤسسات:

1- **تقسيم العمل:** السلطة، الإتصال، الهرمية، (التراتبية الموضوعية عمدا،) قصد تحقيق أهداف معينة. 2- **تواجد مراكز** للقرار تراقب المجهودات المتكاملة المنظمة وتوجهها نحو:

3- إعادة الهيكلة من خلال التحويل.

وبهذا يمكن **تعريف المؤسسة الدينية** : بأنها تنظيم بيروقراطي غير هادف للربح فهي لا تنتج خيرات مادية فالوظيفة التي تقدمها ليس لها ثمن لأن منتوجاتها رمزية مجردة، لكن هذا التعريف يوحي بتواجد بنية خاصة يستحضر في الأذهان صورة جهاز بيروقراطي شبيه بما هو موجود في الديانة المسيحية الذي صوره « P.Bourdieu » جهاز قادر على مزاولة دائمة للفعل المستمر العادي والضروري لضمان إعادة إنتاج ذاته بإعادة إنتاج منتجي الخيرات والخدمات الدينية.

وبعبارة صريحة يتعلق الأمر بتعريف تواجد كهنوت ووظيفة كهنوتية، فالكهنوت بالنسبة لبورديو، هو نتاج لأعمال الخيرات والنجاة من طرف هيئة من المختصين الدينيين كحاملي للكفاءة المميزة و اللازمة قصد إنتاج أو

إعادة إنتاج جسم منظم من المعرفة ويرى محمد أركون أن الكهنوت لدى اليهود يتمثل في القدرة على تقديم الضحايا لله وأما لدى الرومان (أي وسط تعدد الآلهة) فكان يتمثل في المسؤولية التي يحتلها أولئك الذين يقدمون الضحايا للآلهة لنيل حمايتها، والعمل الأساسي ذا الدلالة والمغزى فيما وراء هذه الأمثلة يكمن في الضحية، فالضحية هي التي تجعل المؤمنين في حالة تواصل مع الإله، وبالتالي فإن أولئك الذين يملكون القدرة على تقييم الضحية، هم عند ئد الوسطاء الذين يتكفلون بصلاحية الضحية ويضمنون صلاحيتها التشفعية من توفيقية ومخلصة.

هؤلاء الوسطاء الذين يقومون بالوظيفة الكهنوتية بصفتها عملا وسائطيا هو في المسيحية القساوسة أو الكهنة و لديهم الصلاحيات والأهلية لتقديم أنفسهم أمام وجه الله والتحدث إليه دون وسيط.

بالنسبة **للدين الإسلامي**:

- إذا كان المقصود بالكهنوت، الكاهن الذي يقوم الضحية فإن الإسلام لا يعرف الكهنة.

- وإذا كان المقصود بالكهنوت، الإنسان المختص بتسيير أمور القداس (sacrement) فالإسلام لا يعرف الكهنوت لأنه لا يحتوي على قداس، فالمسلم في اتصال مباشر مع الله بالصلاة والصوم والحج والزكاة، وحتى وقوف الإمام في الصلاة الجماعية أمام صفوف المصلين لا يعتبر كهنوت وإنما دل ذلك فقط على وحدة الأمة في الصلاة.

- وإذا كان المقصود بالكهنوت، كل ما هو قائم على أمور العبادة إما كخادم أو كداعية، وإذا كنا نقصد به كل من تتمثل وظيفته في خدمة الدين بشكل مستمر ودائم كمستأجر عندها يمكن القول بأن هناك كهنوت في الإسلام، كما يذهب إليه البعض ولكن بطريقة تختلف عن الطريقة التراتبية الهرمية الموجودة في الدين المسيحي وبالذات المذهب الكاثوليكي، وأن الطاقم البشري القائم على أمور العبادة ليس له أي وساطة بين الخالق ومجموع المؤمنين. والوظيفة الكهنوتية في الإسلام وخاصة المذهب السني محفوفة بالعديد من التحفظات.

وخلاصة القول بأنه لا يوجد في الإسلام تنظيم تراتبي هرمي في المذهب الكاثوليكي غير أنه توجد هيئة من الفقهاء تسيطر على الخط الرسمي وتشرف على السير الحسن لكل ما له علاقة بأمور العبادة والدعوة غالبا ما يتم ذلك بالتعاون مع سلطة الدولة .

3- **وظائف المؤسسة الدينية** :

تنشأ أي مؤسسة عن ضرورة ضمان الإستمرارية، وتنبثق المؤسسات الدينية عن وجود ضرورة و رهان يتمثلان في مواصلة نشر الدين أي دين بين الناس والعمل على التزامهم بعقيدته وطقوسه وأخلاقه، بما يستتبع ذلك من وظائف هي:

أ- الصياغة المنهجية والنسقية لتعاليم العقيدة الدينية أو ما يسمى التقاليد الدينية .

ب- تبسيط العقيدة وضبط وسائل إقامة حججها والدفاع عنها.

ج-تنظيم الطقوس الدينية وضمان دوام ممارستها.

د- تكوين فئة تختص بمعرفة للتعاليم وتكون هذه الفئة قدوة للجماعة وللمريدين وهي الفئة المؤهلة للتحدث عن الدين أو باسم الدين.

فلا مناص من مؤسسة الدين لضبط الطقوس وتوجيهها وضبط النص المقدس الملزم و حفظه و الاشتغال عليه فهما وتفسيرا واستنباطا لما فيه من تعاليم عقيدته وتشريعات ومبادئ أخلاقية.

4- **المؤسسة الدينية الرسمية الإسلامية ما بعد الحداثة**:

أثار الحديث مؤخرا على أزمة المؤسسة الدينية وما أصابها من ضمور التأثير وانكماش المصداقية من هذه الأزمات ما يتعلق بالشان الديني المحض ومنها ما يتعلق بالشان الدنيوي الخالق أو ما يجمع بينهما.

وإشكالات دور المؤسسة الدينية الرسمية في البلاد الإسلامية فيما يخص دورها ووظيفتها والتي بدأت منذ ظهور الحركات الدينية الصاعدة التي بدأت منذ عشرينيات القرن الماضي والتي لم تنتهي بل وتصاعدت في العصر الحالي مع انتشار الفاضئيات وثورة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وهذا الزخم الديني والدعوة على شبكة الأنترنث، وهو ما يراه الكثيرون سحبا للبساط من تحت أقدام المؤسسة الدينية الرسمية الموالية للنظم السياسية.

وأصل أزمة المؤسسة الدينية في الغرب وفي عالمنا الإسلامي يرجع إلى توسع المد العلماني في العالم الذي طال الغرب والشرق ففي العالم الغربي أصبحت المؤسسة الدينية وكأنها مؤسسة اقتصادية تخضع للمنافسة وجلب أكثر المنتمين إليها، وأما المؤسسة الدينية في العالم الإسلامي شكلتها هي الخضوع التام للأنظمة السياسية التي يغلب عليها طابع الإستبداد السياسي.